



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية قبل الساعة 17/00 من يوم 12 حزيران/يونيه 2019 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، 02/00 يوم 13 حزيران/يونيه 2019 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/13*

Original: English

تقرير للأمم المتحدة يفيد باستمرار تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للسنة الثالثة على التوالي يُعزى التراجع بشكل كبير إلى قيام الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بإعادة الإيرادات من الخارج

جنيف، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ - وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد ٢٠١٩، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٨، من 1.5 ترليون دولار في السنة السابقة إلى 1.3 ترليون دولار - تراجع سنوي للسنة الثالثة على التوالي. يعزى التراجع بشكل كبير إلى قيام الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بإعادة إيراداتها من الخارج، مستفيدة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدها البلد في عام ٢٠١٧ تحقيقاً لهذه الغاية.

وكانت البلدان المتقدمة النمو الأكثر تأثراً، إذ انخفضت التدفقات بقيمة تتراوح بين ربع بليون و٥٥٧ بليون دولار - كانت المرة الأخيرة التي بلغ فيها التراجع هذه المستويات في عام ٢٠٠٤.

"لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر محصوراً في مستوياته الدنيا لفترة ما بعد الأزمة". ويرى الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتوبي، أن هذا الأمر لا يبشر بالخير بالنسبة إلى وعود المجتمع الدولي بشأن التصدي للتحديات العالمية الملحة، مثل الفقر المدقع ومشكلة المناخ".

وتبّه إلى مغبة أن "يستمر أثر العوامل الجيوسياسية والتوترات التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال وبعد عام ٢٠١٩".

إن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب السياسات الضريبية، الذي حدث في الربعين الأولين، قد خفف من حدته تزايد النشاط في مجال المعاملات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وزادت قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود بنسبة ١٨ في المائة، وتعزز ذلك بقيام شركات أمريكية متعددة الجنسيات باستخدام السيولة النقدية للشركات الفرعية الأجنبية التابعة لها.

وتمكنت تدفقات البلدان المتقدمة النمو من تحقيق زيادة مضطردة (بنسبة ٢ في المائة)، مما ساعد على دفع التدفقات إلى البلدان النامية إلى أكثر من نصف التدفقات العالمية (٥٤ في المائة)، بعد أن كانت النسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٧، وكانت تزيد قليلاً عن الثلث قبل الأزمة المالية (الشكل ١).

ونصف أكبر الاقتصادات الـ 20 المضيفة للاستثمار الأجنبي في العالم هي اقتصادات نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية (الشكل ٢).

وعلى الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تزال الولايات المتحدة أكبر المتلقين للاستثمار، تليها الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة.

وبالنسبة للاقتصادات المستثمرة في الخارج، أصبحت اليابان هي الأكبر تليها الصين وفرنسا. وخرجت الولايات المتحدة من قائمة أكبر الاقتصادات الـ ٢٠ المستثمرة في الخارج بسبب قيام شركاتها المتعددة الجنسيات بإعادة إيرادات استثماراتها (الشكل ٣).

احتمال حدوث انتعاش متواضع في عام ٢٠١٩

في عام ٢٠١٩، من المتوقع أن يتعافى الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة النمو على أثر التراجع التدريجي للإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة.

الإعلان عن إنشاء مشروعات جديدة - خطط المانحين للإنفاق المستقبلي - تشير أيضاً إلى الاتجاه نحو الارتفاع، حيث ارتفعت إلى ٤١ في المائة عام ٢٠١٨ عقب انخفاضها في عام ٢٠١٧.

ومع ذلك، فإن ضعف اتجاه الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون متواضعة نسبياً، وربما تكبحها عوامل أخرى، مثل المخاطر الجيوسياسية، وتساعد التوترات التجارية والتحول العالمي نحو المزيد من السياسات الحمائية.

ويتسم اتجاه نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بالضعف منذ عام ٢٠٠٨. وإذا تم استبعاد العوامل الآنية، من قبيل الإصلاحات الضريبية والصفقات الكبيرة وتقلب التدفقات المالية، يكون متوسط نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقد الماضي ١ في المائة في السنة، مقارنة بنسبة ٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، وأكثر من ٢٠ في المائة قبل عام ٢٠٠٠ (الشكل ٤).

وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد، جيمس شان إن "اتجاه الركود الذي شهده العقد المنصرم يعزى إلى مجموعة عوامل تشمل انخفاض معدلات مردود الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزايد أشكال الاستثمار القليل الأصول، وعدم ملائمة مناخ سياسات الاستثمار بصورة عامة".

وأكد قائلاً، "مع ذلك، فإن الاتجاه الحالي تدفعه السياسات أكثر من الدورة الاقتصادية".

ويبلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول حوالي ١ ٥٠٠ شركة ارتفع تصنيفها ضمن أكبر 100 شركة بنسبة واحد إلى ١٦.

وتقلصت قيمة أنشطتها في مجال الإندماج وال شراء بنسبة ٤ في المائة من مجموع عمليات الإندماج وال شراء في عام ٢٠١٨، بعد تراجع تدريجي كان متوسطه أكبر من ١٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وكان معظم التوسع المستمر في الإنتاج الدولي مدفوعاً بأصول غير ملموسة.

الاتجاه على الأمد الطويل

يشير الاتجاه على الأمد الطويل أيضاً إلى نمو الأشكال غير السهمية للإنتاج الدولي على نحو يفوق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتبين من معدلات النمو النسبي للعوائد ورسوم التراخيص والتجارة في الخدمات.

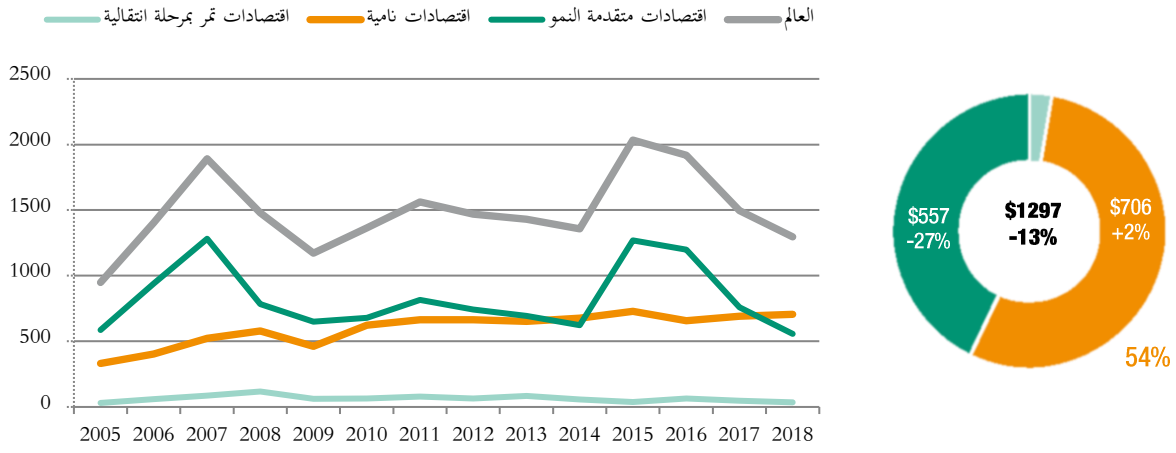
ويبين ترتيب أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات لعام ٢٠١٨ تراجع تصنيف عدد كبير من شركات التصنيع، وقد خرج بعضها من القائمة.

والشركات المتعددة الجنسيات المدرجة في التصنيف العالمي لأكثر 100 شركة تستأثر بأكثر من ثلث الأبحاث والتطوير الممول من قطاع الأعمال على الصعيد العالمي. وهناك زيادة كبيرة ومنتامية في أنشطة البحث والتطوير في مجال الاستثمارات الجديدة على الصعيد الدولي.

البيانات الجديدة على الشبكة العالمية بشأن العلاقات الثنائية المباشرة وغير المباشرة في مجال الاستثمار الأجنبي توضح الدور الهام الذي تضطلع به مراكز الاستثمار الإقليمية في التجارة داخل المنطقة الواحدة.

ومع ذلك، فإن جزء كبير من الاستثمار بين البلدان النامية (الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب) يعود في نهاية المطاف لشركات متعددة الجنسيات مملوكة لبلدان متقدمة النمو.

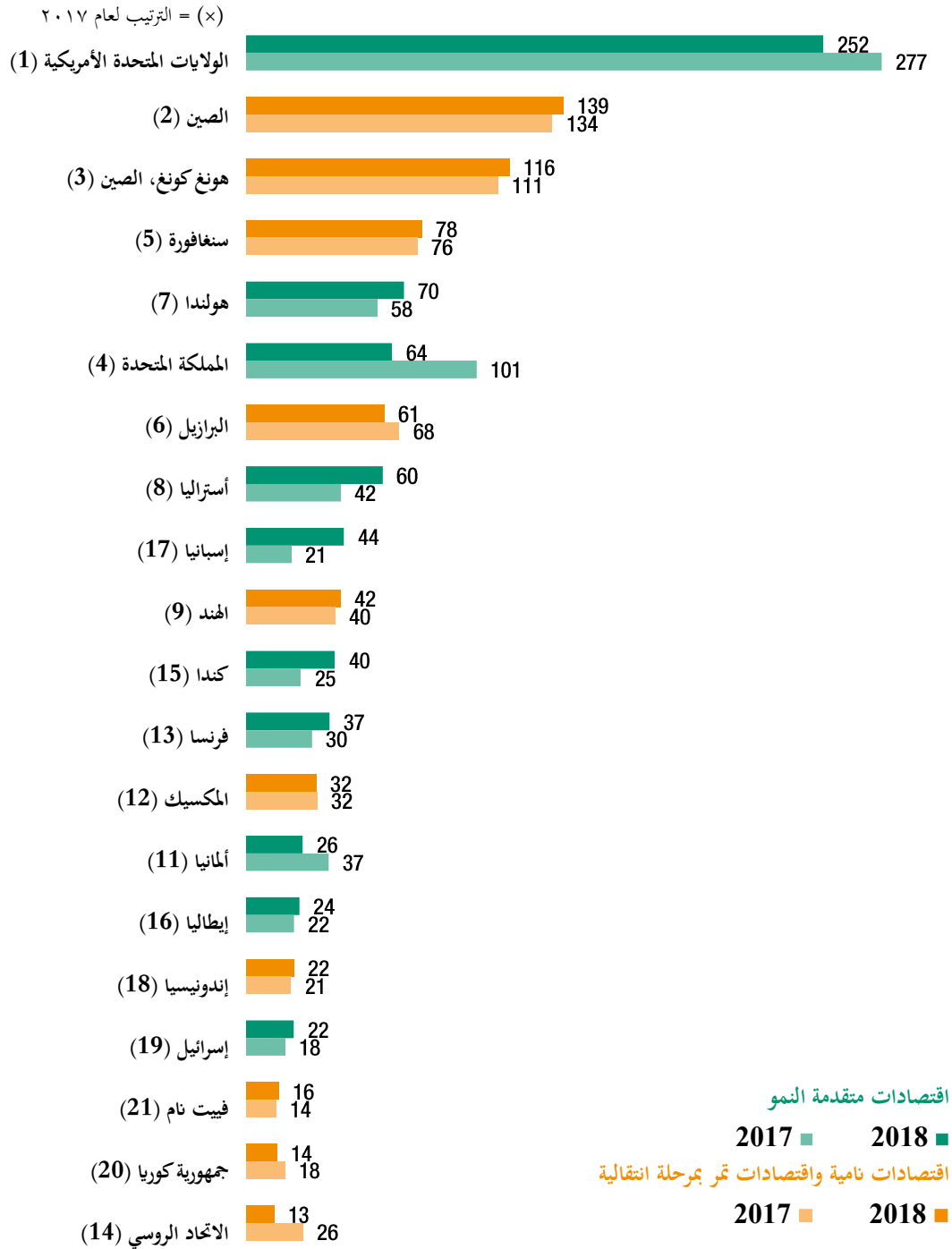
شكل 1 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات، 2007-2018
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019

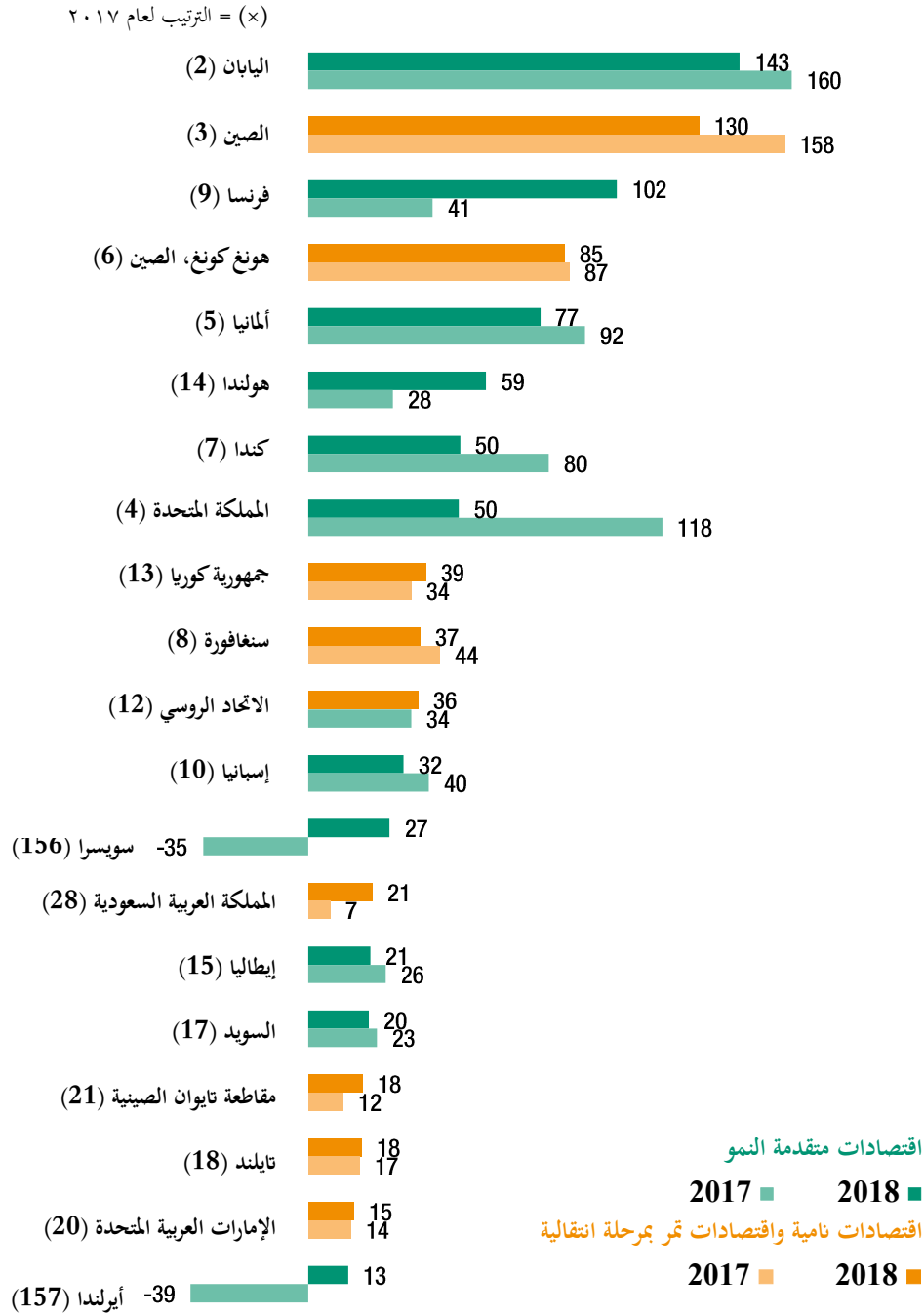
شكل 2 - تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة، أكبر 20 اقتصاداً مضيفاً للاستثمارات 2017 و 2018

(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019

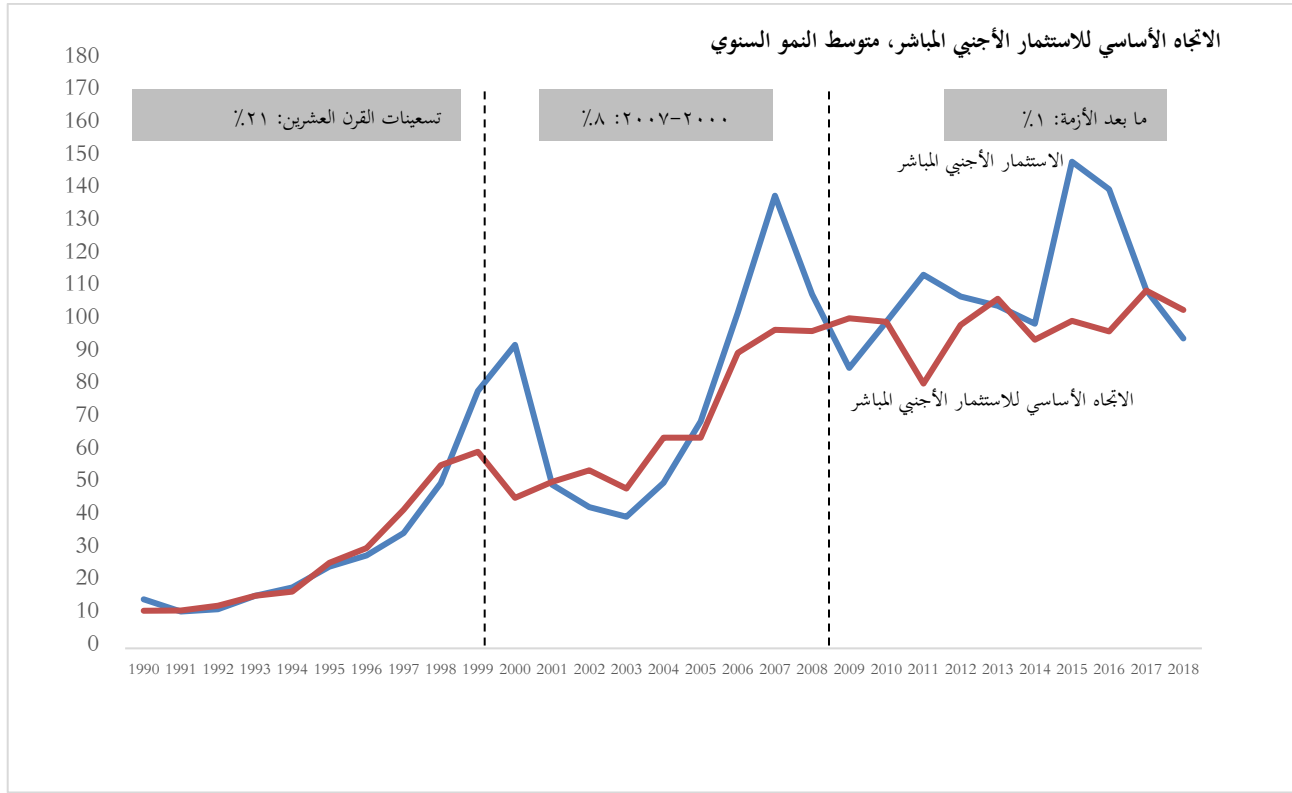
شكل 3- تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الخارج، أكبر 20 اقتصاداً مضيفاً للاستثمارات ٢٠١٧ و ٢٠١٨
(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019

شكل 4 - الاتجاه الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، للفترة ١٩٩٠-٢٠١٨

(مؤشر، ٢٠١٠=١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019